المدن المجاورة، والاماكن القريبة من المستوطنات؛ وبمعنى آخر، يتولون «زمام القانون بأيديهم»، كما تقول مصادر اسرائيلية. وهناك أمثلة عديدة على هذه الممارسات، ابرزتها تجربة السنوات العشرين الماضية. من ذلك، على سبيل المثال، ما وقع في «يوم الارض» في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٦، «حين ' عصت ' مجموعة من المستوطنين يقودها [الحاخام] موشي ليفنغر اوامر ' جيش الدفاع الاسرائيلي ' ، واخذت تطلق النار باتجاه البيوت العربية، واخترق عناصرها صفوف الجيش واعتقلوا بعض العرب من سكان الجليل، واصطدموا مع جنود الجيش مرات عدة» (**جيروزاليم بوست** ، ١٢/٦/١٩٨٧). ومنها، أيضاً، ما وقع مؤخراً، ولم تنته ذيوله، بعد، عندما «وصلت مجموعة من اليهود، غالبيتهم من مستوطني كريات أربع، الى مخيم الدهيشة [في ٦/٦/١٩٨٧] للتحرش بسكانه. وقد مارسوا أعمال عنف يصعب وصفها بالكلمات، واطلقوا النار، مباشرة، باتجاه المخيم، وحطموا زجاج المنازل، وكسروا نوافذ السيارات وحاولوا اشعال النار فيها»، كما اعترف بذلك قائد المنطقة الوسطى في الجيش الاسرائيلي الميجور جنرال عميرام متسنياع (**البيادر السياسي** ، القدس، ١٣/٦/١٩٨٧). وهناك حقيقة أخرى، جديرة بالاهتمام ولها دلالات وتعبيرات كثيرة، وهي ان رجال «الدفاع الاقليمي، وهم من السكان المحليين، يسهمون، من خلال خدمتهم في قوات الاحتياط في الجيش الاسرائيلي، في الاعمال القمعية التي يقوم بها هذا الجيش في المناطق المحتلة، وذلك من خلال عملهم مرافقين مسلحين خلال العمليات التي يقوم بها الجيش لاعتقال مواطنين عرباً؛ كما يخدم بعض قادتهم، كضباط، وكقادة، في الدفاع الاقليمي، من بينهم، قادة ورجال دين مثل الحاخام ليفنغر، ممن يقدمون مقترحات عملياتية الى الجيش الاسرائيلي، مثل نسف منازل مواطنين عرب أو طردهم، وغير ذلك» (**الملف** ، العدد ٩، كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨٥؛ نقلاً عن **هآرتس** ، ١٥/١١/١٩٨٥).

«انقلاب» شامل

في موازاة هذا التطور، ذي الابعاد السلبية الخطيرة على مستقبل المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، برزت تطورات أخرى على درجة كبيرة من الاهمية؛ اذ شهدت العشرون سنة الماضية من الاحتلال تفتت أسس المجتمع الفلسطيني القديم، وظهور قيم جديدة فيه، وشكلاً فريداً من الوعي والنضوج السياسيين، اللذين جاءا نتيجة عملية مزدوجة من الاضطهاد والكفاح (أكرم هنية، «لا سلام من دون تحقيق التطلعات الفلسطينية»، **القبس** ، الكويت، ١٥/٦/١٩٨٧؛ نقلاً عن **الغارديان** ، ١٢/٦/١٩٨٧).

ومنذ سنوات، تجرى في الضفة الغربية وقطاع غزة نهضة ثقافية واسعة المدى (تتميز بصورة واضحة في الضفة، اكثر منها في القطاع). وتنعكس هذه النهضة، بصورة جلية، في ظهور الصحافة الوطنية الفلسطينية، والمسرح، ومختلف أشكال الادب، وفي احياء المناسبات الثقافية الفلكلورية؛ ويجرى تجنيد هذه التطورات في محاولة رسم صورة لشخصية وطنية فلسطينية فريدة. وقد ادخلت المناطق المحتلة الى واقعها القومي رموزاً جديدة لم تكن متداولة قبل العام ١٩٦٧ على نطاق واسع، مثل الاهداف الوطنية، العلم، النشيد الوطني، الشهداء؛ وكذلك رموز القوة والبطولة والثقافة. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية عاملاً مشجعاً على قيام أشكال الوحدة الوطنية التي تجلت في اقامة منظمات مختلفة، والقيام بالتظاهرات، والاضرابات، والعصيان المدني (دوف شنعار، «البعد الفلسطيني للوضع الاستعماري»، **الملف**، العدد ٣٠، أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٦؛ نقلاً عن **دافار** ، ٢٨/٨/١٩٨٦). كذلك نشأت بنية مؤسساتية مثيرة، الى حد تحول هذه المؤسسات الى مراكز فلسطينية وطنية. وتبرز مظاهر هذه البنية في اجهزة التعليم والرعاية الصحية والسلطات البلدية والدينية، الى جانب شبكة متشعبة من المنظمات والجمعيات الخيرية. كذلك في وجود حركة مهنية ونقابية متطورة، وخدمات تجارية وصحفية ومسارح وأندية رياضية. الى جانب هذه المؤسسات، تم تطوير منظمات رئيسة، مثل لجنة التوجيه الوطني ومجلس التعليم العالي والمجلس الاسلامي الاعلى واتحاد الغرف التجارية. وحدث هذا التطور الكبير، متعدد الشكل، على الرغم من وجود بنية صناعية ضعيفة في المناطق المحتلة. وعلى الرغم من ذلك، فقد أصبح المجتمع الفلسطيني، وخصوصاً في الضفة الغربية، جاهزاً لاجراء تغييرات في البنية الاساسية، الاقتصادية والادارية والسياسية (**المصدر نفسه**).

إنه «انقلاب» سياسي واجتماعي وديمغرافي، لم يصل الى ذروته بعد. لكنه يحمل، منذ الآن، تأثيراً كبيراً